بعيدًا عن الرمزية والرومانسية لا بدّ من أن نَدْرس أسبابَ انتصار سكّان مدينةٍ لا يَمْلكون ايديولوجيةً سياسيةً محددة ولم يُعدّوا أنفسهم للمعارك. وقد اتّحدوا نساءً ورجالاً، شبابًا وشيوخًا، فقراء وفئاتٍ اجتماعيةً متفاوتةً، في وجه السلطة ومَنْ ورائها مِنْ عدوّ خفيّ لا يُمْكن الوصول إليه ولكنه يُمسك بالخيوط الرئيسية ويدير الأوضاعَ من مكاتبه في الولايات المتحدة. والسؤال ما هي العوامل الأساسية التي أدت إلى تلك النهاية؟

أولاً، جَسّدَ هدفُ المعركة عنصرًا حيويّاً يمسّ، بصورة مباشرة، حاجاتِ الناس الأساسية وقدرتَهم على الحياة، وهو الماء. ثانيًا، أنّ العقد وُقّع وفق شروطٍ سافرة ومجحفة بالبلاد، وقد ساانده قانونُ منع ممارساتٍ اعتاد عليها الناسُ منذ زمن طويل، فألحق بهم أضرارًا فادحة. ثالثًا، جاء تغيير الأسعار مفاجئًا وحادّاً إلى درجةٍ جعلتْ نتائجَه السلبية تَظْهر فورًا وبوضوح. كما شكّلت السياسةُ الحكوميةُ التي استَخْدمت القوةَ الوحشيةَ والافتراءَ على لجنة التنسيق عنصرًا آخر ساهم في لحْمة السكان الغاضبين. وأخيرًا يمكن القولُ إنّ التمثيل الواسع للجنة التنسيق جعلها تتمتع بشرعية لا مثيل لها.

من هنا يلاحَظ الفارقُ بين ما حدث في كوتشابنبا وغالبيةِ الحالات التي تقع بين براثن العولمة، وذلك حين تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى وسائل أكثر مكرًا وتكون الفئاتُ الأشدُّ تضرُّرًا محصورةً في مجموعات معينة، الأمر الذي يتيح خداعَ غالبية الناس ـ على المدى القصير في الأقل ـ بالزعم أنّ الخصخصةَ أو رأسَ المال الأجنبيّ الوافد سيؤديان إلى تنمية البلاد وتطورها. ويَسمح القمعُ الرسميّ والدعمُ الإعلاميّ في العادة بتمرير سياسات الشركات الأجنبية العملاقة، وتقديمها باعتبارها مشاريعَ تنميةٍ واعدة، بينما يبدو نضالُ الفئات المتضررة مجرد مقاومة قوى اجتماعية متخلّفة تَرْفض «التقدّم» وتتمسّك بامتيازاتها البالية. وهذا هو جوهر الخطاب الذي يدّعي «التقدمية» في هجومه على القطاع العامّ وتبريره لعمليات خصخصة الخدمات الاجتماعية. وبهذا تتمكّن القوى المستفيدة من الشركات الأجنبية العملاقة من إقناع قطاع واسع من السكّان، ولو موقّتًا، بعدم الاهتمام بهذه المشاكل والبقاء آمنين في منازلهم.

أما في حالة كوتشابنبا وحربِ الماء فلم تَنْجح هذه الاستراتيجية، بل أعطت دفعًا جديدًا لتوسيع معارضة النظام الليبراليّ لتَشْمل اليوم نضالاتِ منتجي «الكوكا،» وحركة الفلاحين بلا أرض، ورفْض بيع الغاز الوطنيّ إلى الخارج بأسعار أدنى من الأسعار التي يباع بها إلى البوليفيين، فضلاً عن نضال العمّال في الدفاع عن حقوقهم الأساسية التي تحاول السياساتُ الليبراليةُ الجديدة القضاءَ عليها بحجة المفهوم الذي يَعْتبر «مرونة» اليد العاملة أمرًا مقدّسًا.

لا تزال الطريق طويلة وشاقة، ومن المحتمل أن يخوض المواطنون في السنوات القادمة حروبًا أخرى للدفاع عن حقهم في الموارد الضرورية للحياة، مثل الماء والمواد الغذائية، أو للمطالبة بالخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة والتقاعد وغير ذلك ممّا تسعى الرأسماليّةُ اليوم إلى تحويله سلعًا تجارية.

بوليفيا

ملفّات الآداب القادمة

- ملف: الرقابة العربية (٣): الرقابة في المغرب (إعداد: عبد الحق لبيض)
- ملف: العروبة الجديدة (٢): السودان... بعيون مصرية (إعداد: أحمد الخميسي)
- مقاربات جديدة في دراسة الفن التشكيلي في العالم الإسلامي/المتوسطي (إعداد: كيرستن شايد)
- الشعر الحديث في إيران (إعداد: موسى أسوار)